

العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العامل لنوأم تشومسكي

د. شفيقة العلوي

المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر

الملخص:

إن ثمة نظرية لسانية عربية حديثة أعادت الاهتمام بالعامل وأكدت دوره الوظيفي في بناء التراكيب اللغوية وفهمها قبل ظهور نظرية تشومسكي الجديدة - الربط العامل - وهي النظرية الخليلية الحديثة لصاحبها الدكتور عبد الرحمن حاج صالح، والتي أعادت التأسيس له تأسيسا جديدا يخو بها نحو الصياغة الشكلانية والرياضية كما تقتضيه المعالجة الآلية الإلكترونية للسان البشري. إنها تسعى إلى تحليل اللغة ونظامها آليا، وهي تقوم على إحياء المبادئ التي وضعها النحوي الخليل الفراهيدي - صاحب العروض ومؤسس علم الأصوات - إحياء اجتهاديا لا تقليديا أعمى يعكس الجوانب المحورية لهذه المدرسة كمفهوم العامل والزمرة والانفصال والابتداء، إلخ. والتي ظهرت أولا عند الخليل قبل أن يطورها الغربيون.

الكلمات الدالة:

النظرية اللسانية، العامل، اللغة، الخليل، الحاج صالح.

The factor between the modern theory of Al Khalil and the binding theory of Noam Chomsky

Abstract:

There is a modern Arab linguistic theory that restored interest in the factor and confirmed his functional role in building linguistic structures and understanding them before the emergence of Chomsky's new theory - the binding theory - which is the modern Khalilian theory of Abderrahmane Hadj Salah, which re-established it as a new foundation, it tends towards the formal and mathematical formulation as required by the electronic mechanical treatment of the human tongue. It seeks to analyze the language and its system automatically, and it is based on the revival of the principles established by the

grammairian Al-Khalil al-Farahidi - the author of the Prosody and the founder of phonology - reviving an opinion rather than a blind tradition that reflects the pivotal aspects of this school such as the concept of the factor, group, separation, initiation, etc. Which appeared first with the Al-Khalil before it was developed by Westerners.

Key words:

linguistic theory, grammatical marks, language, al Khalil, Hadj Salah.

إنه من باب الإنصاف العلمي القول إن ثمة نظرية لسانية عربية حديثة أعادت الاهتمام بالعامل وأكدت دوره الوظيفي في بناء التراكيب اللغوية وفهمها قبل ظهور نظرية تشومسكي الجديدة - الربط العاملي - وهي النظرية الخليلية الحديثة⁽¹⁾ لصاحبها عبد الرحمن حاج صالح، والتي أعادت التأسيس له تأسيسا جديدا ينحو بها نحو الصياغة الشكلانية والرياضية كما تفتضيه المعالجة الآلية الإلكترونية للسان البشري. وبذلك تنتعش نظرية العامل ويتأكد دورها، فتتقاطع مع المناهج اللسانية المعاصرة.

إنها إذا، - قراءة جديدة - حديثة لنظرية النحو العربي "الذي وضع على أسس إبستمولوجية مغايرة تماما لأسس اللسانيات البنوية، وخصوصا المبادئ التي بنيت عليها تحليلاته"⁽²⁾.

1 - المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة:

أ - الاستقامة والاستحالة:

لقد صنف سيبويه - محتذيا حذو شيخه الخليل - الكلام بناء على دلالاته، فجعله أنواعا هي:

المستقيم الحسن، نحو: أيتتك أمس.

المحال نحو: أيتتك غدا.

المستقيم القبيح وهو أن تضع اللفظ في غير مكانه نحو قولك: كي زيدا أخاطب.

والمحال الكذب نحو: سوف أشرب ماء البحر البارحة⁽³⁾.

ومن ثم بدأ التمييز بين اللفظ والمعنى في التحليل اللساني.

ب - الانفصال والابتداء منطلق التحليل:

إن التحليل المنطقي الرياضي الحاسوبي للأنظمة اللغوية يستوجب أن تكون الصياغة واضحة غير ضمنية، محددة المبادئ لا يشوبها التعسف أو التعقيد. ومثال ذلك تباين العلماء في تحديدهم لبنية الجملة.

فالتحاة العرب الأولون انقسموا إلى فرق، فمنهم من انطلق من:

- معيار الفائدة، فقسمها إلى خبرية وغير خبرية.

- أو من معيار التركيب، فقسمها إلى صغرى أو كبرى.

أو من معيار الصدر، فيقسمها إلى فعلية ذات فعل وفاعل أو اسمية ذات مبتدأ وخبر⁽⁴⁾.

وأما البنيويون، فيعتمدون في تحليلهم للكلام البشري على مبدأ التقطيع والاستبدال. إذ يجزئون المدونة الكلامية إلى قطع ويستبدلونها بأخرى. فإذا ظل الكلام مستقيماً مفيداً، كان دليلاً على أنها وحدات معجمية مستقلة. وأما التوليديون التحويليون، فيفترضون أن كل جملة تتكون من مكونين اسمي وفعلي ويمثلون هذه البنية بمشجرين الأول للبنية العميقة والثاني للبنية السطحية⁽⁵⁾.

فإذا كان هذا حال اللسانين الغربيين، فإن منطلق النظرية الخليلية الحديثة مغاير تماماً. إذ ينطلقون من واقع الحدث الكلامي أي من الخطاب نفسه، ويعتمدون معيار الانفصال والابتداء أي ما يكون قطعة منفردة في السلسلة الكلامية المفيدة لا يسبقها ولا يأتي بعدها شيء من الزوائد، ويمكن الوقوف عليها، كقولك: زيد أو هذا أو كتاب في الإجابة عن: من هذا وماذا أخذت. وهي الحقيقة التي يؤكدها سيوييه نقلاً عن شيخه الفراهيدي "إنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبداً لأن المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء"⁽⁶⁾.

فكل ما ينفصل ويبتدئ به هو مفردة أو كلمة أي أصل تتولد عنه الفروع. ومن هنا، صار من الضروري أن يتخذ مبدأ الانفصال والابتداء معياراً أساسياً

لتحديد أقل ما ينطق به أي الكلمة. وقد سماها النحاة الأولون الاسم المفرد أو ما بمنزلة. وأطلق عليها ابن يعيش في كتابه شرح المفصل والرضي في الكافية مصطلح (اللفظة) وهو الذي تبناه النحو الخليلي⁽⁷⁾. (فالانفصال والابتداء يمكن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام. وبهذا ينطلق الباحث من اللفظ أولاً. ولا يحتاج إلى أن يفترض أي اقتراض كما يفعله التوليديون الذين ينطلقون من الجملة قبل تحديدها، أي قبل تحديد مكوناتها المباشرة)⁽⁸⁾.

فالأصل في النظرية الخليلية هو ما يبنى عليه، أي ما ليس فيه زيادة (أي كتاب). إنه أصغر وحدة متمكنة. وأما العبارات الأخرى، وتسمى ما بمنزلة الاسم المفرد فتعد زوائد تلحقه يمينا ويسارا. وهذا جوهر مفهوم التحويل عند التوليديين التحويليين.

وهكذا، يمكننا أن نستنج - وانطلاقاً من هذا المبدأ - مثال أو الحد الذي يتميز به الاسم (كتاب) لفظياً ليس إلا، وهو الجر والتنوين والنداء والإسناد والإضافة. فكلها زوائد تدرج في حد الاسم في اللسان العربي⁽⁹⁾.
وأما الفعل، فإنه تتصل به زوائد تغير بنائه، وتحوله إلى قطعة لغوية جديدة قابلة بدورها للانفصال والابتداء، وهي: تاء التأنيث، ونون النسوة، أداة الجزم والنصب وأحرف المضارعة.

ج - الموضع:

إن لكل جزء من اللفظة (أي ما ينفصل ويبتدئ به) موضعاً خاصاً به، يقترن به في المحور التركيبي. فأداة التعريف (أل) لا تكون إلا في يمين المفردة، وكذلك الحار الجار، وأما الصفة والإضافة فلا تظهران إلا في آخرها، أي على يسارها. وهذا تحديد صوري إجرائي، رياضي للاسم يتميز به النحو الخليلي. وأما تحديده الدلالي، فهو ما دل على ذات⁽¹⁰⁾.

فالموضع مفهوم أساسي، لأنه ليس مجرد موقع للوحدة اللغوية (أي اللفظة) داخل السلسلة الكلامية؛ بل إنه قد يعد موضعاً للعامل والمعمول الأول والثاني - كما سيرد أدناه - أو للمخصص.

د - العلامة العدمية:

والموضع في النحو الخليلي "شيء وما يحتوي عليه شيء آخر"⁽¹¹⁾. إذ قد يكون فارغاً. نخلو الموضع من الكلمة شبيهه بانخلو من العلامة، أو ترك العلامة. وهو ما اصطلح على تسميته بالعلامة العدمية في مقابل العلامة الظاهرة المادية. وهذا المفهوم موجود في اللسانيات الحديثة إلا أنه غير مستغل. الزمرة: إن مجموعة العمليات التفرعية التي تضاف للمفردة تكون مجموعة (un ensemble) بالمعنى الرياضي، يصطلح عليها - في النحو الخليلي - الزمرة الدائرية.

فزمرة الاسم مثلاً هي تلك الزوائد التي تلحقه يمينا ويسارا⁽¹²⁾.

التفريع والأصل والتحليل التقطيعي:

"إن الأصل هو ما يوجد ويستمر في جميع فروعه. وهو ما لا يحتاج إلى علامة. وهو بذلك مستغن عن فروعه"⁽¹³⁾. إنه ما يبني عليه.

إن النحو الخليلي تفتن لهذا المبدأ، فالألفاظ أو الجمل قد تنفرع إلى أنماط جديدة بزيادات، أي بتحويلات⁽¹⁴⁾. وهذا التحليل يعدّ أقرب إلى الإجراءات الرياضية الحاسوبية وأكثر دقة من التحليل التركيبي الذي يعتمد التقطيع والاستبدال وسيلة لاستخراج بنية الجمل - كما هو الحال عند البنيويين والوظيفيين - إن التحليل الجملي الخليلي الحديث تركيبي تفرعي؛ إذ ينطلق الخليليون من أقل ما ينفرد ويمكن التخاطب به، ويولدونه بعملية تفرعية تحويلية أي بالزيادة على الأصل. وهذا مبدأ قار في اللسان، لأن اللغة - وكما يؤكد ذلك علماءنا العرب - كلها أصول وفروع⁽¹⁵⁾.

فالتحويل، إذأ، هو الذي يحدد الوحدات في النظرية الخليلية الحديثة.

لقد أغفلت اللسانيات البنيوية حقيقتين هامتين هما:

ضرورة الانطلاق في التحليل من اللفظة (أي ممّا ينفصل ويتبدئ به) لا من الجملة المفيدة أي الكلام.

لا يمكن استنباط بنية الكلام بمجرد التقطيع والاستبدال، كما يفعل جلّ

البنويين بما فيهم تشومسكي، حتى وإن حاول صياغة تحليله بواسطة التشجير الذي يعكس بنية الجملة في مستويها العميق والسطحي.

فأهم فرق، إذاً، يميز النظرية الخليلية عن اللسانيات الغربية هو منهج تحديد الوحدات إذ يسلط الغربيون البنويون على الخطاب أداة التقطيع لاستخراج الوحدات. ويلجأ التوليديون إلى التحويل لأجل تدارك نقائص التحليل إلى المكونات المباشرة وتفسير الغموض الناجم عن بعض التراكيب كالتركيب المبني للمجهول. وأما النحاة العرب، فإنهم ينطلقون من هذه التحويلات لأجل تحديد الوحدات، حيث يحملون القطع القابلة للانفراد أي للابتداء والانفصال بعضها على بعض، فتعكس التبعية، ويدرك التابع من المتبوع، وتنجلي المواضيع التي تختص بها كل وحدة. ومجموع هذه المواقع يكون ما تسميه اللسانيات الخليلية المثال أو الحد⁽¹⁶⁾.

إن ثمة مبدأ لسانيا ارتبط وتداخل مع نظرية العامل؛ وهو نمط التبعية النحوية - الذي استغلته اللسانيات الحاسوبية أيما استغلال⁽¹⁷⁾ - وهو مبني على فكرة أساسية مفادها أن جميع الألفاظ البشرية تابعة لما قبلها أو متبوعة "فهذه النظرية - أي التبعية - هي أقرب بكثير إلى نمط النحاة العرب وخاصة إلى مفهوم العمل"⁽¹⁸⁾. فالفاعل تابع للفاعل، والصفة للموصوف والخبر للمبتدأ وهكذا دواليك.

ونظراً لأهمية هذا المبدأ، فقد أدخله تشومسكي في نظريته الجديدة - الربط العملي - من أجل تقديم تفسير صوري رياضي للتراكيب اللغوية، واستثمره لأجل تجاوز العقبات التي تظهر مع بعض الجمل المتداخلة المركبة.

2 - أسس نظرية العامل في النحو الخليلي:

ينطلق النحاة في هذا المستوى من أقل ما يمكن أن ينطق به البشر ويكون مفيداً. أي إنهم ينطلقون من كلام يستغني عما بعده. ثم يفرعون به بتوليد تراكيب جديدة مشتقة منه عن طريق التحويل بالزيادة. إن أهم المبادئ التي تقوم عليها النظرية الخليلية الحديثة - في مجال العامل - ما يلي:

العامل نوعان:

أ - ما أثر نحويًا كالنواسخ والأفعال.

ب - ما أثر دلاليًا، وهو المسمى بمستوى التصدير وما فوق العامل⁽¹⁹⁾، كما سنوضح أدناه.

إن للعامل ثلاثة أشكال هي:

فقد يكون الابتداء أي العلامة العدمية (صفر) المؤثرة في البناء التركيبي الإسنادي الاسمي، أي في المبني والمبني عليه.

اللفظة المفردة ذات خاصية الاستقلال في التركيب كالأفعال.

التركيب الجملي المؤثر في المنصوبين، نحو: (حسبتُ) الولدَ ناصحًا. وهو يشمل الأفعال التي تنصب مفعولين.

العامل: ما كان أولًا، سواء في الذكر، نحو: (كان زيدٌ منطلقًا) أو كان أولًا في التقدير النحوي، إذا ما أحر أي خالف أصل الوضع اللغوي، نحو: (منطلقًا كان زيدٌ) أو (زيدٌ كان منطلقًا). ومن ثم، بات واضحًا أن العامل في النظرية الخليلية الحديثة ما أثر بغض النظر عن رتبته⁽²⁰⁾.

ارتباط العامل بمفهوم البناء، يجعل المعمول 2 مرتبطًا نحويًا بالوحدة التركيبية المتلازمة (ع + مع 1). فالخبر معمول مبني على المبتدأ والابتداء. لأنه محمول اسمي عليهما، كما يؤكد ذلك البصريون⁽²¹⁾. ومن ثم، فللسان العربي بناء هما:

1 - بناء قائم على الابتداء، ينظر أعلاه.

2 - بناء قائم على الفعل، حيث يحمل الاسم على الفعل⁽²²⁾.

مبدأ التعلق بالأول: ففي السلسلة (إن تخرج أخرج) ذات الصياغة: (ع + مع 1) + مع 2 ضرب من التعليق. فقد رأى الخليل الفراهيدي - وكذا سيبويه - أن الفعل الأول - أي مع 1 - معمول مباشر للعامل الحرفي الشرطي الجازم (إن). وهذا المعمول لا يستغني عن السلسلة الثانية - أخرج -، كما لا يستغني الخبر في باب الابتداء عن المبتدأ. فبين مع 1 ومع 2، إذًا، علاقة لسانية أشبه بعلاقة الوحدة التركيبية (ابتداء + مبتدأ) التي يبني عليها الخبر بالضرورة، ولكن في

مستوى تركيبى أعلى. وهذا التعلق بالأول شكل من أشكال البناء. ومن ثم، تصبح (إن) هي المؤثرة بالجزء أيضا في السلسلة الثانية - أخرج - ضمن هذا البناء/التعلق⁽²³⁾.

3 - العامل بين النحو الخليلي والتشومسكي:

1 - العامل عند تشومسكي تركيبى، ولذلك نجده (أي تشومسكي) يركز فيه على تحديد وظيفته داخل التركيب أي بيان العناصر التي يتحكم فيها مكونيا. تحديد نوعه أي العنصر النووي المشرف على الوحدات الاشتقاقية من حيث كونه فعلا، اسما، حرفا دوثما اهتمام بتحديد الدلالات المنطقية لا النحوية المترتبة عنه.

أما في النظرية الخليلية الحديثة/العربية، فالعامل هو: محور التركيب أي المهيمن (باعتباره نواة الكلام)، زيادة على الأصل ذات وظيفة تركيبية. العامل سبب الحركة الإعرابية (أي هو سبب الآثار الصوتية التي تعكس الحالات الإعرابية). فهو، إذاً، سبب بناء الكلام، وبدونه لا يكون (أي الكلام) وتنعدم الفائدة.

إذاً، هناك علاقة رياضية تحكمه وعناصره هي:

كل عامل = حالة إعرابية،

كل حالة إعرابية = علامة إعرابية،

إذاً، العامل = علامة إعرابية: الأثر الصوتي.

فهذا قانون العمل الجوهري، ولا يمكن تحقق وظيفته إذا أسقط عنصر من هذا القانون اللساني البنيوي. وللأسف، فإن المتأخرين من النحاة لم يتفطنوا لهذه الوظيفة الأساسية المحورية، فحصروا النحو في الإعراب ذاته. وغدا الفصحى من تمكن من النصب والرفع والجر والجزم لا من سبر معانيها. فهذا تصور وفهم خاطئ للنحو وعامله، وهو المتسبب في بعجه (أي بعج النحو) بالقياس المنطقي⁽²⁴⁾.

- 2 - للعامل في النظرية الخليلية وظيفتان:
- فهو عامل تركيبى - ويسميه الدكتور حاج صالح عبد الرحمن - بنائى أو لفظي يهيمن على بناء الجملة.
- عامل معنوي يحدد المعاني النحوية كالمفعولية والفاعلية والحالية وغيرها، المتعاقبة على اللفظة بتعاقب العامل اللفظي.
- 3 - العامل يؤثر بكيفيات ثلاث متباينة في النحو الخليلي:
يؤثر لفظا برؤسه عناصر التركيب النوي (أي العامل والمعمول) وهو تأثير يتحد فيه هذا النحو مع نظرية الربط العاملي يؤثر دلالة بتغييره للمعاني النحوية التي تنبئ عنها الحركات الإعرابية.
يؤثر تأثيرا دلاليا منطقيا لا بتغيير الحركات بل بتغيير المكون الدلالي الذي يتصدر التركيبين الاسمي أو الفعلي، إذ يضيف عليهما دلالات جديدة، قد تكون الاستفهام (هل جئت، هل أنت قادم؟)، التوكيد (قد جئت، أنت قادم) النفي (لم يأت، ما أنت قادم). فتتباين دلالات هذه التراكيب دون أن ينجم عنها تغيير في بنائها النوي القائم على ثنائية العامل والمعمول.
فتغير الصدر يستلزم تغييرا في المعنى المنطقي لا النحوي التركيبى؛ وهو ما يسمى بمستوى التصدير في اللسانيات الخليلية.
إن نظرية تشومسكي أهملت هذا النوع من العامل الذي تقوم عليه التراكيب اللغوية - في مختلف الألسنة البشرية، وهو ما أظهرت قوته وأكدت فعاليته النظرية الخليلية الحديثة⁽²⁵⁾.
- 4 - العامل والمعنى وظاهر اللفظ: إن "النحو العربي قد وضع على أسس إستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنيوية"⁽²⁶⁾. ومن ثم، نجد أن النحاة الخليلين في تحليلهم للتراكيب بغية استنباط بنيتها العقلية، يقدرون لكل معنى أي لكل بنية منطقية دلالية عاملا ذا أثر صوتي/حركة إعرابية. قد يكون: لفظا، أو تركيبا نحو: عا (أعلمت زيدا) أباه مع 1 حاضرا مع 2.
أما في نحو تشومسكي، فنجد الاهتمام بالثنائية (عامل/دلالة) غائبا تماما،

لأن التركيز عنده منصب على نوع آخر من المعنى هو المعنى النحوي الذي اصطلح عليه: الحالة الإعرابية. فهذا تحليل على اللفظ يبين اللسان العربي الذي يهتم بظاهر اللفظ وباطنه⁽²⁷⁾ أي معناه.

فقولي (زيد قائم) يجعل (زيد) معمولاً أولاً للعامل المعنوي الابتدائي؛ إلا أنه من حيث الدلالة فسيكون (زيد) فاعلاً للقيام سواء أقلت: زيد قائم أو كان زيد قائماً أو إن زيد قائم. ومن ثم يغدو (زيد) هو العامل معني. وهذا منحى غائب عن منهج تشومسكي. فالتحليل العملي في النظرية الخليلية الحديثة تحليلي نحوي/معنوي يراد منه:

أ - معرفة العامل لمعرفة المعنى النحوي.

ب - استنباط التمثيل المنطقي الدلالي. وفي ذلك فهم للتراكيب "والتخليط بين هذين الاعتبارين على أحدهما دون الآخر يعتبر خطأ وتقصيراً"⁽²⁸⁾.

5 - التقدير النحوي والدلالي: لقد تفتنت النظرية الخليلية - في إطار معالجتها للعامل - إلى مبدأ التقدير بنوعيه النحوي والحالي. وهو ما يراد به اتفاق البناء بسبب اتفاق نوع العامل مع اختلاف المعنى المنطقي نحو⁽²⁹⁾:

عبدُ الله ذهب أخوه،

عبدُ الله نعم الأخ،

عبدُ الله كان موجوداً،

عبدُ الله إنه موجود.

فهذه التراكيب اللغوية متحدة من حيث بناؤها العميق، إذ أنها تقوم على التمثيل العملي التالي: ع (مع 1 + مع 2).

لكن لها تقديرات حالية مختلفة؛ ففي الأولى إخبار، والثانية مدح، والثالثة إخبار في زمن ماضٍ، والأخيرة تتضمن إثبات الخبر وتأكيد.

وهذا يؤكد جوهرها خلافاً بين العامل التشومسكي والخليلي، الذي يميز بين العامل من حيث وظيفته البنيوية والدلالية، أي يميز بين التقدير النحوي والدلالي للجملة. وهذا أساس علم النحو، أي علم العربية⁽³⁰⁾.

6 - وأساس هذا التفريق مبدأ الأصل والفرع، أي إن هذه العملية هي جزء من سلسلة نحوية تحويلية تربط بين الأصل البنيوي الذي يخضع لعلم العربية وبين الفرع الذي يرتبط بعلم المفاهيم أي المعاني⁽³¹⁾.

7 - إن التراكيب اللغوية تقوم على البناء التالي: (ع + (مع + مع 2) + خ) الذي تعترضه تغيرات، تجعله يتحول إلى: ع (مع + مع 2) + خ (ع + مع 2) + مع 1 + خ أو: مع 2 + (ع + مع 1) + خ

ومثل هذا الترتيب الذي لا يوجد له أثر في نحو تشومسكي، يسميه الحاج صالح (أي المدرسة الخليلية الحديثة) حد اللفظ أو الحد⁽³²⁾.

فالجملية الاسمية ترتيبها، حيث يرد المبتدأ أولاً في الذكر قبل دخول العامل اللفظي، أي في السلسلة اللفظية المنطوقة. وأولاً في الترتيب، حتى وإن تغيرت رتبته بعد دخول إن وكان، فهو دائماً سابق للخبر المحمول عليه. والفعل في التركيب الفعلي يكون أيضاً أولاً في الذكر ما دام عاملاً في الاسمين رفعا ونصبا. ومن ثم، فهو الأول في الترتيب.

إن لغة العربية ميزة تنفرد وهي: إمكانية غياب الفعل وبقاء أثره كما هو حال النداء والاستغاثة والتحذير والإغراء، نحو: يا عبدَ الله أي أنادي عبدَ الله: الأسدَ أي احذر الأسد.

تحوّل الفعل العامل إلى معمول عند اقترانه بالجازم أو الناصب، وبذلك يفقد أولية الترتيب.

ومن هنا أمكن القول: إن الفعل في اللسان العربي يكون أولاً:

في الذكر أي في النطق.

أولاً في الترتيب مادام هو الحدث ومنتضمنا الخبر.

أولاً في النية عند غيابه لفظاً واستمرار عمله البنيوي.

فالأولية، كمفهوم، إذاً، غائبة في النحو التشومسكي.

8 - إن النظرية العاملة الخليلية قائمة على مبدأ التبعية والحمل على الأول. أي حمل الشيء على الشيء؛ وبذلك فهي تعكس العلاقات الاندراجية الموجودة بين

الوحدات المعجمية أي بين الألفاظ. وهذه الخاصة تنعدم عند التوليد حتى وإن حاولوا تجسيدها بواسطة التمثيل التشجيري⁽³³⁾.

9 - إن التبعية عند الغرب واحدة، سواء تلك التي تحصل بين عناصر التركيب بسبب تأثير العامل في معمولاته، أو التي تكون داخل اللفظة مثل (كتاب زيد). أما عند العرب فالتبعية ضربان:

أ - تبعية بناء، كتبعية الخبر للبتداء والفعل للفاعل.

ب - تبعية وصل ناتجة عن إجراء التحويل بالزيادة على النواة المفردة، كدخول ال التعريف على الاسم (أل + اسم) والإضافة (كتاب + علي) كتاب علي. كما يتضح من خلال هذا المشجر الذي أبدعته المدرسة الخليلية الحديثة.

إن التمثيل الشجري العملي لا يستطيع أن يفرق بين حالات الترتيب الواجبة والجائزة، أي بين ما يجب أن يتأخر فيه المعمول، وما يجوز أو يجب تقدمه. ولذلك صاغت النظرية الخليلية الحديثة نموذجاً شجرياً يوضح هذه الإمكانية⁽³⁴⁾: فالرجال ليس معمولاً تابعاً للفعل (كتبوا) مادام المعمول الأول لا يقدم على عامله قط؛ بل إنه معمول العلامة العدمية أي الابتداء⁽³⁵⁾.

فالعامل كمفهوم موجود في التراث اللساني العربي والغربي على حد سواء؛ إلا أنه يتميز فيهما ببناء، قانوناً ودلالة⁽³⁶⁾ لتمايز البيئة والحضارة ومنهج المعالجة. فلنحاة الأولين حجتهم وآراؤهم العملية. وللسانيات الغربية/التشومسكية مذهبها.

وللنظرية الخليلية الحديثة منهجها، وهي تسعى لإخضاعه (أي المبدأ العملي) إلى العلاج الآلي، الصوري للغة العربية من أجل إبراز ما قدمه العلماء الأولون، وكشف أسرارهم اللسانية وإعادة الاعتبار للعامل "لأنه ليس من المعقول أن يجهل كل الذي تركوه لسبب واحد وهو قدمه وعدم ظهوره في عصرنا هذا"⁽³⁷⁾.

ولكن من الإنصاف القول: إن نظرية تشومسكي تتقاطع مع النظرية اللسانية العربية في منهجها وهو العمل والربط الإحالي وفي التحويل وغيرهما من

المفاهيم اللسانية المحورية⁽³⁸⁾.

إن كتاب سيويه ذا الطابع العلمي والتعليمي البيداغوجي لم يلتق مع الاتجاه التشومسكي اللغوي فحسب، بل إنه طرح أيضا مفاهيم أساسية في اللسانيات الشكلانية وأسس المدرسة الخليلية الممتدة عبر الزمن.

الهوامش:

- 1 - مؤسسها الدكتور عبد الرحمن حاج صالح رئيس المجمع الجزائري للغة العربية، ومدير مركز ترقية البحوث في اللغة العربية الكائن بجامعة بوزريعة، الجزائر.
- 2 - Hadj Salah : La linguistique néokhalilienne et les études linguistiques actuelles dans le monde arabe, Maroc 1987, p. 71.
- 3 - ينظر، سيويه: الكتاب، ج1، ص 25. انظر أيضا، عبد الرحمن حاج صالح: المرجع السابق، ص 18.
- 4 - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك، ط5، 1979، ص 490، وابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص 88.
- 5 - عبد الرحمن حاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، مؤتمر اللغويات الحاسوبية، الكويت 1989، ص 230.
- 6 - سيويه: الكتاب، طبعة بولاق، ج2، ص 304، وعبد الرحمن حاج صالح: المصدر السابق، وثيقة رقم 1، ص 14.
- 7 - ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص 19، والكافية، ج1، ص 3.
- 8 - عبد الرحمن حاج صالح: المصدر السابق، الوثيقة رقم 1، ص 14.
- 9 - والمثال مفهوم اختصت به النظرية الخليلية الحديثة، ولا يوجد في اللسانيات الغربية. عبد الرحمن حاج صالح: المصدر السابق، وثيقة رقم 2، ص 234.
- 10 - انظر، الكافية لابن الحاجب، ج1، ص 3، وشرح المفصل، ج1، ص 22، وعبد الرحمن حاج صالح: دور النظرية الخليلية في النهوض بالبحوث الحاسوبية، ندوة قضايا اللغة العربية في عصر الحوسبة والعولمة، الأردن 2002، (وثيقة رقم 3)، ص 4.
- 11 - عبد الرحمن حاج صالح: الوثيقة رقم 1، ص 17.
- 12 - عبد الرحمن حاج صالح: الوثيقة رقم 3، ص 7.
- 13 - عبد الرحمن حاج صالح: تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي العربي الأصيل، الوثيقة رقم 4، ص 24.

- 14 - وقد تنبه التوليديون الأمريكيون إلى هذا التحويل التفريعي الذي تتسم به اللغات البشرية، إلا أنه تحويل عكسي يرد الفرع للأصل؛ لا بتفريع الأصل كما في النحو العربي.
- 15 - عبد الرحمن حاج صالح: الوثيقة رقم 3، ص 4. وهذا المبدأ (التحويل) أخذه تشومسكي من النحو العربي والعبري من أجل تطوير نمطه التوليدي الذي يعجز عن تفسير جملة المبني للمجهول، نحو: ضرب زيد. فهل زيد ضارب أم مضروب؟
- 16 - عبد الرحمن الهواري حاج صالح: المدرسة الخليلية ومشاكل علاج العربية، الوثيقة رقم 2، ص 245.
- 17 - المرجع نفسه، ص 223.
- 18 - نفسه.
- 19 - Abderrahmane Hadj Salah : Linguistique arabe et linguistique générale, thèse de doctorat, Paris 1979, p. 805.
- 20 - المرجع نفسه، ص 719-720.
- 21 - المبرد: المقتضب، ج2، ص 49.
- 22 - Abderrahmane Hadj Salah : op. cit., p. 746.
- 23 - Ibid., p. 807.
- 24 - عبد الرحمن حاج صالح: دور النظرية الخليلية في النهوض بالبحوث الحاسوبية الوثيقة رقم 3، ص 9.
- 25 - عبد الرحمن حاج صالح: الوثيقة رقم 1، ص 7.
- 26 - نفسه.
- 27 - وهو مصطلح المدرسة الخليلية، ينظر المرجع نفسه، ص 21.
- 28 - يراجع المرجع نفسه، ص 14.
- 29 - Abderrahmane Hadj Salah : op. cit., p. 900.
- 30 - Ibid.
- 31 - Ibid., p. 901.
- 32 - Ibid., p. 720.
- 33 - انظر، عبد الرحمن حاج صالح: المدرسة الخليلية ومشاكل علاج العربية، وثيقة رقم 2، ص 238.
- 34 - انظر، المرجع نفسه، ص 240.
- 35 - المرجع نفسه، ص 241.

- 36 - مرتضى جواد باقر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 148.
- 37 - عبد الرحمن حاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة وعلاج العربية بالحاسوب، وثيقة رقم 3، ص 245.
- 38 - مازن الوعر: جملة الشرط عند النحاة الأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي تشومسكي، مكتبة لبنان ناشرون، 1999، ص 79-86.

الإحالة إلى المقال:

- * د. شفيقة العلوي: العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العملي لنؤام تشومسكي، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، العدد السابع 2007، ص 7-21.
- <http://Annales.univ-mosta.dz>